المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١١
الفصل الأول	
الموارد المالية العامة الشرعية في الفقه الاقتصادي الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية	١٧
المبحث الأول: الزكاة كمورد مالي أساسي من الموارد المالية العامة في الفقه الاقتصادي الإسلامي	١٧
أولاً- مفهوم الزكاة، حكمها، وأدلة مشروعيتها في الفقه الاقتصادي الإسلامي	١٧
ثانياً- شروط وجوب الزكاة في الفقه الاقتصادي الإسلامي	٢١
ثالثاً- أنواع الزكاة في الفقه الاقتصادي الإسلامي	٣١
رابعاً- مصارف الزكاة في الفقه الاقتصادي الإسلامي	٧٩
خامسًا- الأشخاص الذين لا يحق لهم أن يأخذوا من الزكاة	٨٩
سادسًا- آثار الإنفاق العام للزكاة في الفقه الاقتصادي الإسلامي	٩٥
المبحث الثاني: الجزية كمورد رئيسي من موارد المالية العامة في الفقه الاقتصادي الإسلامي	١١٢
أولاً- مفهوم الجزية	١١٣
ثانيًا- أدلة وجوب الجزية في الفقه الاقتصادي الإسلامي	١١٤
ثالثًا- أسباب وضع الجزية في الإسلام في الفقه الاقتصادي الإسلامي	١١٦
رابعًا- ممن تؤخذ الجزية في الفقه الاقتصادي الإسلامي؟	١٢٠

Scanned by CamScanner

خامسًا- أنواع الجزية المفروضة على أهل الذمة ومن في حكمهم في الفقه الاقتصادي الإسلامي ١٢٦
سادسًا- الشروط الواجب توافرها في المكلف بأداء الجزية في الفقه الاقتصادي الإسلامي ١٣٠
سابعًا- مقدار الجزية الواجبة على أهل الذمة في الفقه الاقتصادي الإسلامي ١٣٤
ثامنًا- تعيين حد الفقر والغنى لأهل الذمة في الفقه الاقتصادي الإسلامي ١٣٩
تاسعًا- موعد جباية الجزية في الفقه الاقتصادي الإسلامي ١٤٠
عاشرًا- الرفق والتيسير في جباية الجزية ١٤١
الحادي عشر- الدقة في تحصيل مقدار الجزية في الفقه الاقتصادي الإسلامي ١٤٥
الثاني عشر- كيف يتم التصرف في حال امتناع أهل الذمة عن أداء الجزية؟ ١٤٨
الثالث عشر- الأحوال التي تسقط معها الجزية عن الذميين في الفقه الاقتصادي الإسلامي ١٥٠
الرابع عشر- مصارف الجزية في الفقه الاقتصادي الإسلامي ١٥٧
الخامس عشر- الشروط الواجب توافرها في عمال الجزية في الفقه الاقتصادي الإسلامي ١٥٧
السادس عشر- مقارنة ما بين الجزية والزكاة ١٥٩
السابع عشر- التكييف الفقهي للجزية ١٦٠
الثامن عشر- الجزية في وقتنا الحاضر ١٦٢
التاسع عشر- تسامح المسلمين مع أهل الذمة ١٦٥
هوامش ومراجع الفصل الأول ١٦٨

Scanned by CamScanner

الفصل الثاني

الموارد المالية الاجتهادية في الفقه الاقتصادي الإسلامي ١٩٣

المبحث الأول: الخراج كمورد مالي من موارد المالية العامة في الفقه الاقتصادي الإسلامي ١٩٥

أولاً- مفهوم الخراج ١٩٥

ثانيًا- نشأة الخراج وأسباب ذلك في الفقه الاقتصادي الإسلامي ١٩٧

ثالثًا- أنواع الخراج في الفقه الاقتصادي الإسلامي ٢٠٢

رابعًا- مقدار الخراج، ووقت جبايته، وأسس تقديره في الفقه الاقتصادي الإسلامي ٢٠٣

خامسًا- الخصائص التي تتميز بها ضريبة الخراج ٢٠٦

سادسًا- أنواع الأراضي الخراجية المفتوحة في الفقه الاقتصادي الإسلامي ٢٠٧

سابعًا- أنواع الأراضي من حيث الضريبة المفروضة عليها ٢١٦

ثامنًا- رأي الفقهاء في جواز أوعدم جواز اجتماع العشر والخراج على الأرض ٢١٩

تاسعًا- مدى وجوب الخراج في حالة تعطيل الأراضي الخراجية وعدم استثمارها ٢٢٠

عاشرًا- مسقطات الخراج في الفقه الاقتصادي الإسلامي ٢٢١

الحادي عشر عجز صاحب الأرض الخراجية عن استغلال أرضه ٢٢١

الثاني عشر- جواز البناء في أرض الخراج وعدمه ٢٢٢

الثالث عشر- سياسة الولاة في جباية الخراج والرفق بأهله ٢٢٢

الرابع عشر- أنظمة جباية الخراج في الفقه الاقتصادي الإسلامي ٢٢٥

الخامس عشر- شروط لا بد من توافرها في عمال الخراج ٢٢٨

السادس عشر- هل يجوز تعديل مقدار الخراج أم لا؟ ٢٣١

السابع عشر- مصارف الخراج في الفقه الاقتصادي الإسلامي ٢٣٥

Scanned by CamScanner

الثامن عشر- أوجه الإتفاق والإفتراق بين الجزية والخراج ٢٣٧
المبحث الثاني: العشور كمورد مالي من الموارد المالية العامة في الفقه الاقتصادي الإسلامي ٢٣٩
أولاً- مفهوم العشور ٢٤٠
ثانيًا- أول من وضع العشور في الإسلام، وأدلة ذلك ٢٤٠
ثالثًا- الحكم الشرعي لضريبة العشور ٢٤٢
رابعًا- المبررات الأساسية لفرض ضريبة العشور في الفقه الاقتصادي الإسلامي ٢٤٧
خامسًا- خصائص ضريبة العشور في الفقه الاقتصادي الإسلامي ٢٥٠
سادسًا- الشروط الواجب توافرها لفرض ضريبة العشور في الفقه الاقتصادي الإسلامي ٢٥٢
سابعًا- وعاء ضريبة العشور، وسعرها، ونصابها في الفقه الاقتصادي الإسلامي ٢٥٥
ثامنًا- ما نوع ضريبة العشور؟ هل تكون نقداً أم عيناً؟ ٢٦٢
تاسعًا- كم مرة تحصل ضريبة العشور في السنة في الفقه الاقتصادي الإسلامي ٢٦٣
عاشرًا- مسقطات ضريبة العشور في الفقه الاقتصادي الإسلامي ٢٦٤
الحادي عشر- موجبات الإعفاء من ضريبة العشور ٢٦٦
الثاني عشر- الفرق بين ضريبة العشر أو نصفه والعشور وضريبة الخراج ٢٦٧
الثالث عشر- صفات عمال العشور في الفقه الاقتصادي الإسلامي ٢٦٨
هوامش ومراجع الفصل الثاني ٢٧٠
الخاتمة ٢٨٣

Scanned by CamScanner